

# تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي الجزائري

السفير محمد<sup>1</sup>

## الملخص:

يعتبر تقييم كفاءة أداء البنوك والمؤسسات المالية في ظل محيط تنافسي من خلال مؤشرات الأداء الأساسية سواء كانت مؤشرات كمية أو كيفية؛ ضروري للوقوف على مدى استغلال البنوك والمؤسسات المالية وخاصة العمومية منها لإمكاناتها المادية والمعنوية في تقديم الخدمات المصرفية، لتحقيق الأهداف الأساسية لأي منظمة في الاستمرار والنمو والأرباح المجزية لمساهميها. تتميز البنوك الجزائرية بمؤشرات أداء ومردودية عالية في ظل محيط تنافسي لا يتميز بالمنافسة الحرة، حيث تولي الدولة أهمية قصوى لقطاعها المصرفي العام من خلال تقديم الدعم وخاصة عمليات تطهير الميزانيات للبنوك العمومية لقروضها المتعثرة في كل مرة.

## Résumé

L'évaluation de l'efficacité de la performance bancaire sous l'environnement concurrentiel par les indicateurs clés de performance soit (quantitatifs ou qualitatifs), nécessaire pour déterminer l'exploitation optimale des entrées à l'opération d'introduire les services bancaires pour atteindre les objectifs clés de toute organisation dans les indicateurs de croissance et de rentabilité continue gratifiant de ses actionnaires.

Les Banques algériennes caractérisées par des indicateurs de haute performance et de la rentabilité dans un environnement concurrentiel est pas caractérisée par la libre concurrence, où l'État accorde la plus grande importance pour le secteur bancaire grâce à la fourniture de l'aide publique notamment les opérations d'assainissements les prêts accrochés pour les banques publiques à chaque fois être en difficulté.

## مقدمة

يعد الأداء الجيد للبنوك والمؤسسات المالية شرط الدخول إلى عالم اليوم المتحرر والمتفتح، وتتيح البيئة المصرفية التي تتسم بالمنافسة الحرة، تساوي الفرص بين المصارف رغم ما يطرحه من مخاطر وتحديات، خاصة في الدول

<sup>1</sup> استاذ محاضر بـ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامع البويرة.

التي عرفت الانفتاح الاقتصادي والمصرفي حديثا. وقد تأثرت مختلف الأنظمة المصرفية في العالم، نتيجة التحولات السريعة التي عرفتھا الصناعة المصرفية، وهو ما يتطلب التأقلم مع كل المستجدات واعتماد استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التنافسية المتزايدة، والتكيف بشكل إيجابي مع التحديات الراهنة التي أصبحت تفرضها البيئة المصرفية الدولية. فالاختبار الحقيقي للأداء هو الانجاز في الأسواق الدولية، حيث تتنافس المؤسسات في ظل شروط اقتصاد حر، ومن هنا كان لزاما على الدول توفير البيئة التنافسية الملائمة، سواء لتمكين المؤسسات المحلية من النفاذ للأسواق الدولية، أو لجذب مؤسسات أجنبية قد تزيد من الكفاءة في اقتصاد الدولة. ضمن هذا الإطار يعالج هذا البحث موضوع الأداء في النظام المصرفي الجزائري، ويتم تقييم الأداء الجزئي للبنوك والمؤسسات المالية من خلال المؤشرات التقليدية للمردودية المالية والاقتصادية ضمن إطار نوعية المحيط التنافسي؛ أي مؤشرات المردودية في ظل تركيز معين، والتي نستكشف من خلالها مستوى الأداء في النظام المصرفي الجزائري بين مختلف المكونات.

يعالج هذا البحث تحليلا وتقييما لمؤشرات الأداء الجزئي مجتمعة للبنوك بأنواعها خلال فترة دراسة (2001-2010)، ويعزى التركيز على هذه المرحلة إلى عدة أسباب، تمثل المرحلة الأولى بشكل عام مرحلة ما بعد الإصلاح الاقتصادي والمصرفي، وبعد عمليات تطهير البنوك وبعد برنامج التعديل الهيكلي. حيث استهدف الإصلاح الاقتصادي النهوض بالإمكانات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي، وبالتركيز على توسيع خدماته ودوره في الاقتصاد وتعزيز استقراره خاصة بعد إفلاس بعض البنوك الخاصة. وتقييم مدى انعكاس الإصلاحات الجديدة في المجال المصرفي وخاصة إصلاح سنة 2001 و2003، على أداء البنوك.

وعلى هذا الأساس طرحنا إشكالية هذا البحث كما يلي:

**هل تحقق البنوك والمؤسسات المالية مؤشرات أداء قوية في القطاع المصرفي الجزائري؟**

### **أولا: الأداء المصرفي**

يقصد بالأداء إعطاء الأبعاد الكاملة لشيء ما، أما على مستوى التسيير فيعني إنجاز العمل المطلوب، أو القيام بمهمة وتنفيذها على الوجه المطلوب، لهذا فهو في الغالب ينسحب على العنصر البشري في العملية الإنتاجية (بمعناها الواسع) باعتباره أحد عناصر مدخلاتها.

#### **1- تعريف الأداء:**

يعرف الأداء على مستوى التسيير إنجاز العمل المطلوب، أو القيام بمهمة وتنفيذها على الوجه المطلوب، لهذا فهو ينسحب في الغالب على العنصر البشري في العملية الإنتاجية بإعتباره أحد عناصر مدخلاتها. والمقصود بقياس الأداء هو قياس كفاءة المنظمة وتحليل وتقييم مستويات الأداء للمنظمة ككل، وذلك كأساس لتقويم هذه المستويات من الأداء وترشيدها<sup>1</sup>.

## 2- تعريف كفاءة الأداء:

يمكن القول بأن كفاءة الأداء هو مفهوم يربط ما بين الأداء ومستواه المتحقق، ويطلق على ذلك تقييم الأداء لغرض تحديد الكفاءة التي يتم بها إنجاز الأعمال والمهام المحددة، ويعرف هذا الأخير بأنه عملية لقياس وإصدار الأحكام على نتائج تحقيق أهداف أداء العامل ومقارنة مستوى تأدية الواجبات والمهام الملقاة على عاتقه عن طريق مقارنة الماضي بالحاضر وصولاً لوضع خطة عمل مستقبلية.

لذلك فإن تقييم الأداء يعتبر أداة من أدوات الرقابة، وإن كفاءة الأداء تعني تحديد مستوى معين من الأداء المرغوب تحقيقه بحيث يضمن هذا المستوى إنجاز الفعاليات والعمليات الإنتاجية بصورة فعالة ورشيده، ومن هذا المنطلق يطلق أيضاً على كفاءة الأداء مصطلح الترشيح الاقتصادي للعمليات الإنتاجية، ويعرف هذا كما يلي: "هو إستغلال الطاقات الإنتاجية على مستوى المؤسسة، وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في إمكانيات المؤسسة المادية والمالية والبشرية، بما يضمن أداء أفضل، في ظل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه".

## 3- كفاءة أداء المصرف:

إن أداء المصرف يتمحور حول وظيفتين وهما استيراد الموارد من البيئة، ثم القيام بأنشطة داخل المصرف ثم تصدير هذه الأنشطة على شكل خدمات مصرفية وتكرار هذه العمليات لأجل تحقيق أهداف المصرف.

## 3-1- تعريف كفاءة أداء المصرف:

إن كفاءة أداء المصرف تعبر عن إمكانياتها على تحقيق زيادة في الإنتاج وتقليل التكاليف (تقليل تكلفة المدخلات وتعظيم عوائد المخرجات)، بمعنى حسن إستغلال الموارد المتاحة من مال وخدمات وقوى بشرية وتجهيزات الإنتاج، وتهدف إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة من حيث المردود الكمي والنوعي

<sup>1</sup>: احمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.

وإختصار الوقت والتكلفة والجهود، عبر إستخدام الأساليب العلمية الحديثة والوسائل التي توفرها العلوم والتكنولوجيا من أجل رفع مستوى الأداء وتمكين المؤسسة من الوصول للأهداف المحددة بأسلوب واعي.

وبقدر تعلق الأمر بتقييم كفاءة الأداء المصرفي - فلغرض تحقيق ذلك - فإنه يجب دراسة وتحديد مستوى تحقق الأهداف الرئيسية التي تسعى إدارة المصرف إلى تحقيقها والتي تشمل على الربحية، وتحقيق معدلات النمو، وضمان السيولة اللازمة وتقليل المخاطر. وينصرف مفهوم مؤشرات الكفاءة المصرفية في الأدبيات الاقتصادية إلى ثلاث عناصر نهائية هي (معدل العائد على الأموال الخاصة ومعدل العائد على الأصول ومدى انخفاض التكاليف حيث المقياس المفضل في ذلك هو المعامل الخام للاستغلال).

### 3-2- تقييم كفاءة الأداء المصرفي:

لإظهار نقاط القوة والضعف في الأداء المالي داخل المصارف ينبغي الاستناد إلى المؤشرات التي تمكن من قياس الأداء المصرفي في البنوك والتي تكون على النحو التالي: مؤشرات قياس السيولة، مؤشرات النمو، مؤشرات قياس الأمان، مؤشرات المردودية. بناء على ما تقدم ذكره سابقا، فإننا نستطيع أن نصنف المعايير والمؤشرات التي يستند عليها في تقييم كفاءة الأداء المصرفي إلى مجموعتين هما:

3-2-1- المؤشرات الكيفية: وتشمل على المعايير والمؤشرات التي تستند على كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، والتي تربو للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية والتي من ورائها يمكن تحقيق الأهداف المسطرة، بكلمة أخرى إن هذه المعايير تتعلق بسلوكية العاملين وأسلوب التعامل مع الزبائن ومحاولة إرضائهم ونذكر منها ما يلي:

- حسن الإستقبال وأسلوب التعامل مع الزبائن؛

- سرعة الخدمة المقدمة إلى الزبائن؛

- مدى وفاء الزبائن إلى المصرف الذي يتعاملون معه؛

- إستقرار العاملين في المصرف وإرتباطهم به؛

- قناعة العاملين بالمركز الوظيفي الذي يشغلونه والمسؤوليات المسندة لهم. إن هذه المؤشرات مترابطة ومتداخلة لا يمكن فصلها، حيث عندما تكون هناك قناعة لدى العامل بمركزه الوظيفي وشعوره بالإرتياح لكونه حاصل على حقوقه، فإن ذلك يخلق لديه الرغبة في العمل، ويتمسك بالمؤسسة التي يعمل بها، أي يؤدي هذا إلى إستقراره فيها. إن تولد الرغبة بالعمل لدى العاملين في المصرف

يعني تقديم الجهود اللازمة الرامية إلى إرضاء الزبائن، وذلك يظهر جليا في حسن إستقبال الزبائن، وإنجاز المهام والخدمات بأسرع وقت، مما يدفع الزبون إلى التمسك بالمصرف الذي يتعامل معه ويكون وفيًا له.

إن هذه المؤشرات لها دورا وأثرا مباشرا على معايير المجموعة الثانية، وهي التي نطلق عليها المعايير الرقمية للنتائج المتحققة من ممارسة الوظائف المصرفية والتي تسعى إلى تحقيق أهداف المصرف.

**3- 2- 2- المؤشرات الكمية: المعايير الرقمية لنتائج ممارسة الوظائف المصرفية.** حيث هذه المؤشرات توضح لنا رقميا ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقق الأهداف وهي تشمل على ما يلي:

الجدول رقم (01): مؤشرات الأداء الجزئي للبنوك

| اسم ومعنى النسبة                        | طريقة حسابها                                       |                |
|-----------------------------------------|----------------------------------------------------|----------------|
| معدل العائد إلى حقوق الملكية            | النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية             | مؤشرات الربحية |
| معدل العائد إلى الأموال المتاحة         | النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية + الودائع   |                |
| معدل العائد إلى إجمالي الأصول           | النتيجة السنوية الصافية / مجموع الأصول             |                |
| نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك         | أرباح السهم / حقوق الملكية                         |                |
| نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف       | (فوائد القروض - فوائد الودائع) / الأموال المتاحة   |                |
| معدل نمو الأصول                         | (مقدار نمو الأصول / مجموع الأصول) × 100            | مؤشرات النمو   |
| معدل الرفع (مضاعف حق الملكية)           | مجموع الأصول / حقوق الملكية (الأموال الخاصة)       |                |
| معدل الاحتفاظ بحق الملكية               | حقوق الملكية / (النتيجة الصافية - الأرباح الموزعة) |                |
| قابلية الصرف على رد الودائع             | (حقوق الملكية / إجمالي الودائع) × 100              | مؤشرات الأمان  |
| معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة         | حقوق الملكية / (مجموع الأصول - الأصول السائلة)     |                |
| هامش الأمان لمقابلة مخاطر الاستثمار     | حقوق الملكية / مجموع استثمارات الأوراق المالية     |                |
| نسبة السيولة النقدية إلى ودائع الجارية  | (السيولة النقدية / مجموع الودائع الجارية) × 100    | مؤشرات السيولة |
| نسبة للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع | (السيولة النقدية / إجمالي الودائع) × 100           |                |
| نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع  | (الودائع الجارية / مجموع الودائع) × 100            |                |
| نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية   | (الودائع الجارية / حقوق الملكية) × 100             |                |

المصدر: صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة الشلف: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 14-15 ديسمبر 2004، مجمع نصوص، ص، ص: 390-395.

أن مجاميع المؤشرات والمعايير الواردة في الجدول الأعلى، ترتبط بغاية المصرف وأهدافه الرئيسية، فالمجموعة الأولى تتعلق بتحقيق الأرباح ومستوى الربحية التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، كما يرمي المصرف إلى التوسع والنمو وذلك ما تعكسه معايير ومؤشرات تحقق النمو (المجموعة الثانية)، أما مؤشرات

المجموعة الثالثة فهي توضح مستوى الأمان وتحققه خلال ممارسة المصرف لنشاطه، ونجد مؤشرات قياس السيولة وإمكانية مواجهة الإلتزامات المستحقة والسحوبات المفاجئة.

لا يمكن تصور أن المصرف يستطيع أن يحقق المستوى المطلوب من الربحية والنمو مع توفر السيولة والأمان أثناء ممارسته لنشاطه، ما لم يضمن وفاء الزبائن والمتعاملين معه، وخلق القناعة لديهم بأنه المصرف الأفضل على أساس تنوع الخدمات المقدمة، وسرعتها وحسن الإستقبال وقلة التكلفة. ويمكن الكشف من خلال هذه المؤشرات على نقاط ضعف وقوة المصرف، بحيث أن المصارف ذات الأرباح الضعيفة هي ببساطة مصارف ذات أداء ضعيف.

تم في تقديمنا هذه المؤشرات على السيولة والكفاءة والمردودية لهيكل النشاط، مردودية المصارف تمثل قدرتها على التحقيق من استغلالها فوائد وأرباح كافية تسمح لها بمواصلة وتنمية دائمة لأنشطتها. المؤشر (ROE) العائد على حقوق ملكية المساهمين، و (ROA) العائد على الأصول، هي مؤشرات بسيطة لإظهار مردودية النتيجة الصافية. فمجموع المنتجات المصرفية هي مولدة للنشاط المصرفي بما فيها نشاطات الخدمات خارج الميزانية، وتمثل المحدد الأول للمردودية، وتغير أو تحرك بعض من هذه المنتجات يمكن أن تحدث التغيرات في المردودية<sup>1</sup>.

إن الناتج المصرفي الصافي (PNB) ♦، الفرق بين النواتج والتكاليف المصرفية يسمح بقياس المساهمة الخاصة لأداء المصارف في نمو النتيجة. بالتخلص من النواتج الوسيطة وتكاليف الاستغلال وأقساط الإهلاكات، من (PNB)، نتحصل على النتيجة الخام للاستغلال التي تدل على قدرة المصرف على توليد هامش بعد تجريد تكاليف الموارد وتكاليف التشغيل. إن المخاطر تظهر حين سحب من النتيجة الخام أقساط الإهلاكات الصافية لمؤونات الاستغلال والحصول على النتيجة الجارية قبل الضريبة. فالمؤونات المرتفعة دليل على تدني نوعية عملاء المصرف الذي يواجه مخاطر نظامية، ما يؤدي بالمصرف إلى تأمين جزء من استحقاقاتهم.

يمكن أيضا أن ترتبط بسياسة تغطية المخاطر التي تضعها المصارف المركزية، وتلزم المصارف على اخذ بعض المستوى من المؤونات. في النهاية،

<sup>1</sup> Olivier PASRTE Et Autres, La Nouvelle Economie Bancaire, Economica, Paris, 2005,P:214.

♦ Produit Net Bancaire

النتيجة الصافية تسمح بثمين قدرة المصارف على توليد من نشاطاته الفوائد التي ستوضع في الاحتياط لأجل رفع النشاط والتوزيع على المساهمين. إن مستوى الارتقاء في النتيجة الصافية مرتبط بعدة عناصر منها التي كانت في التحليل السابق، لأجل الحكم على الأداء الماضي والمستقبلي للمصارف<sup>1</sup>.

### ثانياً: تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر

يتم تقييم الأداء في ظل نوعية المحيط التنافسي، فقبل التطرق إلى تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية من الضروري الوقوف على نوعية المحيط التنافسي لتبسيط وتوضيح الحكم على الأداء.

#### 1- محيط النظام المصرفي الجزائري التنافسي:

يمثل نوعية المحيط الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية أهمية قصوى في تحديد الأداء. فحاول تحليل واقع المحيط التنافسي ودرجة تركيز البنوك والمؤسسات المالية.

#### 1-1- واقع المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري:

هناك مقاربتين في الأدبيات الاقتصادية تتعلق بتقييم المنافسة: الأولى هي: (الهيكل - القيادة - الأداء)، وتسمى (SCP) ♦. والثانية هي: (الكفاءة - الهيكل) وتسمى (ESH) ♦ ♦. المقاربة الأولى: تفترض أن التركيز في القطاع المصرفي يولد القدرة التنافسية في السوق، مما يسمح بالحصول على قدر أكبر من الأرباح للمصارف من خلال جذب الودائع مع فوائد منخفضة وعرض القروض بفوائد مرتفعة<sup>2</sup>. هذا ما يتطلب من الحكومة إخراج لوائح مكافحة الاحتكار والإشراف على عمليات الدمج والاستحواذ في القطاع المصرفي. والمقاربة الثانية، تشير إلى أن العلاقة الإيجابية للربحية مع السوق المركزة ليست نتيجة حتمية للتنافسية، ولكن القدر الأكبر يعود لكفاءة البنوك مع حصة سوقية كبيرة. والأداء الأعلى للقائد في السوق يحدد بشكل كبير هيكل السوق<sup>3</sup>. مما يعني أن الكفاءة الأعلى للمنتج

<sup>1</sup> Olivier PASRTE Et Autres, Op,Cit, P:215.

♦ The Structure-Conduct-Performance Hypothesis

♦ ♦ Efficient-Structure Hypothesis

<sup>2</sup> Bain, J. S., "Relation of profit rate to industry concentration", Quarterly Journal of Economics 65, 293-324, 1951, at: <http://www.emeraldinsight.com/Insight/manulDocumentRequest.do?hdAction=ref>. Le:25/03/2013

<sup>3</sup> Demsetz, H., "Information and efficiency: Another viewpoint", Journal of Law and Economics 10, 1-22, 1973. book at: <http://www.emeraldinsight.com/Insight/manulDocumentRequest.do?hdAction=ref>.

تولد تركيزا عاليا وربحية أعلى.

تبقى المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري ضعيفة بسبب الإفراط في تركيز السوق، وعمليات الإنقاذ متكررة للبنوك العمومية وعدم كفاية قواعد الحوكمة التي تحكم البنوك العمومية. إذا أن الائتمان وودائع القطاع العام تتركز بشكل كبير في عدد قليل من البنوك، وهناك منافسة قوية بين بنوك القطاع الخاص. إن الرفع في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وإدخال قيود على الاستثمار الأجنبي أثرا مباشرة في الوصول إلى القطاع المصرفي الجزائري، فضلا عن غياب فرص التمويل الأخرى (على سبيل المثال من خلال سوق رأس المال). وبالإضافة إلى ذلك، بسبب إعادة رسملة البنوك العمومية دوريا وعدم كفاية قواعد الحوكمة. فمجلس الإدارة والإدارة بشكل عام أقل ميلا إلى التصرف بطريقة تنافسية.

على مستوى هيكل النشاط الإجمالي الداخلي فإن مجموع البنوك العمومية (6) تبقى هي المهيمنة. خاصة بعد سنة 2003، وبعد تصفية بنكين خاصين، فإن حصة البنوك العمومية قد زادت من (5.87٪) في 2002، من إجمالي الأصول إلى (7.92٪) سنة 2003<sup>1</sup>. وفي قلب البنوك العمومية فإن أول بنك يمتلك (4.24٪) من إجمالي الأصول، والثاني يمتلك (6.18٪). وفيما يخص البنوك الخاصة، فإن أكبر بنكين يمتلكان (2.1٪) من إجمالي أصول البنوك.

وما يميز النظام المصرفي الحالي هو سيطرة البنوك العمومية الستة على النشاط المصرفي، الأمر الذي لا يسمح بوجود منافسة حقيقية تخدم مصلحة المتعاملين الاقتصاديين. وما زال القطاع الخاص الناشئ يحتاج إلى التمويل المصرفي خصوصا عند بداياته، والبنوك بشروطها الحالية المفروضة على ملفات القروض الخواص، خاصة ما تعلق منها بالضمانات، لا تساعد على إنشاء وتطوير المشاريع الاستثمارية، وتداركا لهذا الوضع قامت الحكومة بإنشاء صندوق لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق ضمان القروض العقارية، لتشجيع البنوك على منح القروض لأصحاب المشاريع الاستثمارية الناشئة.

ه يمكن نفس ضعف الحصة السهوية للمصارف الخاصة والأحسة أن هذه الأخيرة هي حديثة النشأة، أنها تهتم بعملياتها المصارفية فتم لها التجارة الخارجية، وإلى الحالة السيئة التي آل إليها تصفية بعض البنوك في بداية سنة 2003.

Le:25/03/2013.

<sup>1</sup> Rapport Banque D' Algerie, Chapitre V: Systeme Bancaire:Intermediation, Supervision Et Modernisation,2004.

ويرجع هذا التأخر حسب تقرير مؤسسة التمويل الدولية عن الجزائر في 2010، إلى الصعوبة التي تتلقاها المؤسسات والشركات في الحصول على الائتمان، وتعتبر هذه الصعوبات من بين أكبر العوائق التي تعترض عملية النمو. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يبني مجموعتين من المؤشرات لمدى حسن عمل أسواق الائتمان: واحد على السجلات الائتمانية والآخر على الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين. بالنسبة للسجلات الائتمانية، من حيث تواجد المكاتب الخاصة التي تقوم بجمع وتوزيع المعلومات بشأن المقرضين، ومن خلالها يمكن توسيع نطاق الحصول على الائتمان<sup>1</sup>. عن طريق تبادل المعلومات الائتمانية، وأنها تساعد المقرضين في تقييم المخاطر وتخصيص الائتمان بشكل أكثر كفاءة. بحيث كان تصنيف الجزائر بين تلك الدول كما في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): التصنيف الدولي للجزائر ودول الجوار لبيئة الائتمان

| التصنيف الدولي                                  | الجزائر | مصر | المغرب | تونس |
|-------------------------------------------------|---------|-----|--------|------|
| التصنيف على المستوى الدولي                      | 135     | 71  | 87     | 87   |
| مؤشر الحقوق القانونية (0-10)                    | 3       | 3   | 3      | 3    |
| مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)             | 2       | 6   | 5      | 5    |
| تغطية المكاتب الخاصة (% السكان البالغين)        | 0       | 8.2 | 14     | 0    |
| التغطية في السجلات العمومية (% السكان البالغين) | 0.2     | 2.5 | 0      | 19.9 |

2010. ، PP: 24-27، Algeria،Source: IFC Doing Business

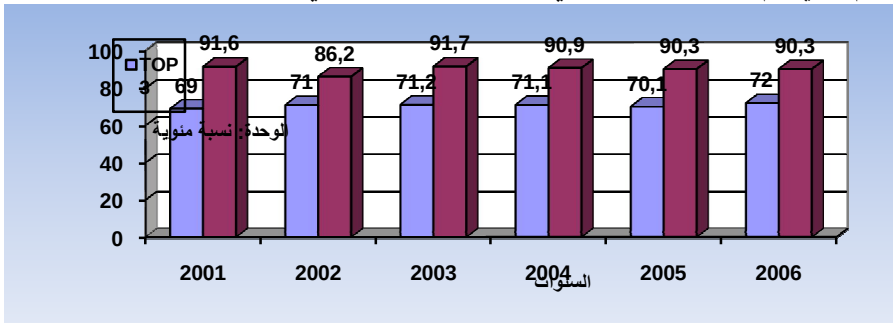
## 1- 2- التركيز في القطاع المصرفي الجزائري:

إن دراسة القطاع المصرفي في الجزائر من حيث شدة التنافس الداخلي، من تهديد البدائل أو الداخلين الجدد، يتبين أن هذا القطاع هو ضعيف من حيث المحيط التنافسي. وتظل الحقيقة أن درجة المنافسة في السوق المصرفية هي واحدة من الآليات الرئيسية للحكومة الاقتصادية التي "تضبط" سلوك البنوك ومسيريها ما تجبرهم على اعتماد إجراءات الرقابة التي تقلل من تكاليف الحصول على رأس المال الخارجي.

لقد جرى العرف على استخدام نسبة التركيز لتقييم درجة المنافسة في الأسواق المصرفية. التركيز المصرفي غالبا ما يقدر بالنسبة المئوية للأصول (أو عناصر من الخصوم) التي تمتلك من طرف الخمس أو الثلاث اكبر بنوك. خلال الفترة (2006-2001)، تطورت نسبة التركيز نحو الارتفاع (الرسم رقم (01)).

<sup>1</sup> IFC, Doing Business, Algeria, The International Bank For Reconstruction And Development, The World Bank, 2010, PP: 24-27.

الرسم البياني رقم (01): التركيز المصرفي لأكبر خمسة وثلاث بنوك في الجزائر



Source: Bank De Régulation de Bankiers (2007)

قد نبه هذا الرسم الساتر على أساس معدل التكن المحسوب من مجموع ميزانيات للبنوك، وأنه يظهر تطور غير منظم مع تزايد التركيز في عام 2006. في الواقع، الرسم رقم (01) يبين تطور تركيز القطاعات المصرفية في الجزائر التي تحسب على أساس من مجموع الموجودات من أكبر ثلاثة أو خمس مصارف تجارية من مجموع حسابات جميع البنوك. هذه الأرقام تدل على أن التركيز في السوق المصرفي الجزائري هو غير منظم ومرتفع كثيرا مقارنة مع تلك الموجودة في المغرب وتونس ومصر ♦♦♦. والمفارقة أن نسبة التركيز قد ارتفعت تزامنا مع عمليات التحرير المالي التي تقوم بها الجزائر؛ إذا علمنا أنه لم تحدث أي اندماجات في السوق المصرفية الجزائرية وهو الاحتمال الذي كان يمكن أن يعقل لتبرير تلك الزيادة في التركيز، غير أنه يعود لعدة أسباب منها الدعم الذي تتلقاه هذه البنوك العمومية من طرف السلطة النقدية. ونخلص إلى أن تحليل هيكل الأسواق المصرفية في الجزائر لها ثلاثة اتجاهات:

- تركيز القطاع المصرفي نما على الرغم من العملية التحرير المالي التي بدأتها الجزائر؛

- شدة المنافسة زادت من خلال زيادة عدد البنوك الخاصة في السوق المصرفية في أعقاب تنصيب أكثر وأكثر للمصارف الخاصة ذات الملكية الأجنبية، ومع ذلك فإن معدل الهوامش البنوك لا تزال مرتفعة وخاصة في القطاع المصرفي الخاص؛

- عدم وجود بديل لتقديم التمويل يمنح البنوك الجزائرية قوة سوقية لا يمكن إنكارها.

♦♦♦ A titre indicatif, cet indice est de 0,31 pour les USA; 0,41 pour le Liban; 0,61 pour la France

ولكن كل هذه الصعوبات لا تمنع من القول الجزائر استطاعت أن تحقق خطوات هامة في اتجاه الإصلاح المصرفي، وذلك من خلال إعادة رسملة البنوك العمومية وإعادة تحويل الديون المملوكة على المؤسسات العمومية إلى سندات على عاتق الخزينة من منظور أن هذه الإجراءات ضرورية لتحرير هذا القطاع من قيود النظام التمويلي السابق، والانتقال بالنظام المصرفي من نظام يعتمد في إعادة تكوين سيولته على مصادر إعادة التمويل لدى البنك المركزي إلى نظام يمتلك القدرة على إعادة رسكلة السيولة عن طريق تعبئة الادخار.

**2- تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية من خلال مؤشرات المردودية:**  
إن تحليل تطور مردودية البنوك في الجزائر (عامة أو خاصة)، يؤكد أنها حققت مستوى من المردودية (مؤشرات الكفاءة المصرفية) مرتفع جدا، والسبب في ذلك يرجع إلى ضعف مستوى المنافسة بين البنوك.

## 2- 1- مردودية الأموال الخاصة:

كانت مردودية الأموال الخاصة (ROE) ♦♦♦♦، أثناء المرحلة (2002-2010)، للبنوك التجارية كانت عند مستوى مرتفعة نسبيا، غير أن نمو (ROE) يبقى مركز لدى البنوك العمومية، والبنوك الأجنبية. في الواقع، المعامل (ROE) للبنوك العمومية نمت طبيعيا مقتربا من (1,8٪) في 2002، إلى (22,7٪) في 2010. بالمقابل المعامل (ROE) للبنوك الخاصة وذات المساهمة الأجنبية قد نما أكثر بالمقارنة مع البنوك العمومية، وقد استقر في 2010 عند (16,79٪)، بعد أن كان (6,12٪) في 2003. وكانت مؤشرات مردودية الأموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الأفضل حتى 2008، وهي السنة التي بدأ تشهد تشديدا على نشاطها من طرف الحكومة حيث بدأ حصتها السوقية في النمو بشكل كبير وأصبحت تشكل تهديدا للاستقرار المالي الداخلي إذ أن نشاطها مع الزبائن يتمثل في التجارة الخارجية والاستيراد بالقروض الاستهلاكية، إذ تدخلت الحكومة بإلغاء هذا النشاط الائتماني من خلال قانون المالية التكميلي 2009.

بعد عملية الحظر على القروض الاستهلاكية انتهجت الجزائر إستراتيجية قائمة على التوسع في القروض الاستثمارية، كما يوضحه الجدول رقم (03) التالي. فالجزائر لا تتبنى قطاع القروض الصغرى التقليدية (microcrédit classique) مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. فعدة برامج حكومية موجهة للمؤسسات الصغيرة (Angem)، الشباب العاملين لحسابهم الخاص (ANSEJ)، والبالغين

♦♦♦♦ ROE (Return On Equity): résultat/fonds propres moyens

العاطلين عن العمل (Cnac). كافة هذه الكيانات مدعومة بشكل كبير وتعمل جزئيا بالتعاون مع البنوك العمومية، وتترك مجالا محدودا لمقدمي التمويل الصغير التقليدي أو للمصارف الخاصة (الجدول رقم (03) التالي). وقد زادت برامج القروض هذه بشكل كبير منذ عام 2011، ولكن ظهرت عدة مشاكل: فتموها السريع سلط الضوء على بعض الضغوط في مجال التسيير. بالإضافة إلى ذلك، فأسعار الفائدة المدعومة بقوة أثارت شكوك حول نوعية محفظة أنشطة هذه المنظمات. هذه الأنشطة لا تتضمن استباق المخاطر من الخصوم المحتملة من قسط المستفيدين - فالدولة لا تصب صراحة إلا الدعم - ولكن من المهم أن السلطات تراقب هذا النوع من القروض، والتي يمكن أن تكون أكثر خطورة من غيرها من أشكال القروض الأخرى.

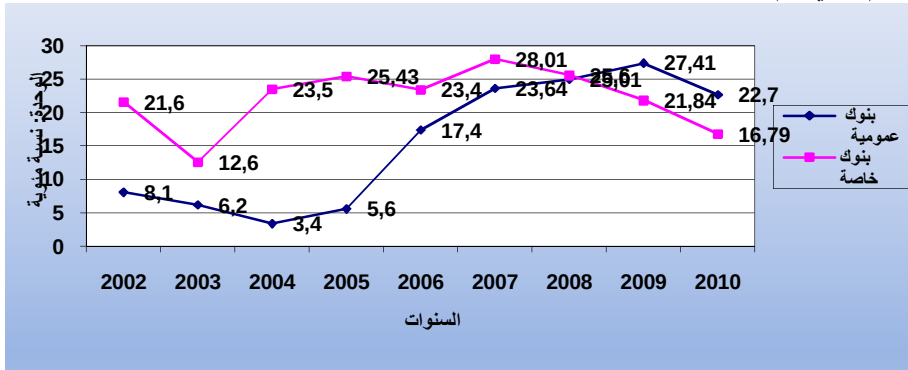
الجدول رقم (03): برامج المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليون دينار جزائري)

| 2012   | 2011   | 2010   | 2009   |                               |
|--------|--------|--------|--------|-------------------------------|
| 426795 | 297253 | 176866 | 131491 | الشباب العامل المستقل (ANSEJ) |
| 154928 | 88747  | 32558  | 19406  | بالغين بدون عمل (CNAC)        |
| 16054  | 11087  | 8510   | 6381   | المؤسسات الصغيرة (ANJEM)      |
| 597777 | 397087 | 217934 | 157278 |                               |

Source: Ministère de finance

وبعد 2008، أصبحت مؤشرات المردودية المالية للبنوك العمومية هي الأفضل. (الرسم رقم (02)).

الرسم البياني رقم (02): نمو العائد على الأموال الخاصة (ROE) للبنوك العمومية والخاصة



Banque d'Algérie. Source: Les Données Des Rapports annuels 2002-2011

فقد تم تسجيل خلال سنوات 2004-2006 تباين واضح بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة فبا يخص مردودية الأموال الخاصة، فقد تحسنت نسبة مردودية

الأموال الخاصة للبنوك العمومية بشكل معتبر في سنة 2006 وذلك بزيادة استثنائية تقارب 12 نقطة لتبلغ (17.41٪) مقابل (5.63٪) فقط في 2005 و(3.38٪) في 2004، على العكس من ذلك وبعد التزايد الملاحظ في سنتي 2004 و2005 تراجعت نسبة مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة بشكل طفيف ب 2.03 نقطة مئوية لتبلغ (23.40٪) في سنة 2006 مقابل (25.43٪) في سنة 2005 و(23.48٪) في سنة 2004.

ويعود التراجع المسجل في سنة 2006 في نسبة مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة بشكل أساسي إلى ارتفاع أموالها الخاصة المترتب عن رفع رؤوس أموالها من أجل أن تمتثل إلى التنظيم الجديد حول رأسمال الأدنى وذلك بالرغم من ارتفاع مبلغ نتائجها، ويرتبط انخفاض نسبة مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة بانخفاض رافعتها المالية التي انتقلت من 14 في سنة 2004 إلى 11 في سنة 2005 و9 في سنة 2006، فعليه يظهر أن ارتفاع الأموال الخاصة للبنوك الخاصة هو أكثر أهمية من ارتفاع حجم نشاطها، وعلى العكس من ذلك يفسر الارتفاع الهام في مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية أساسا بمردودية أصولها التي ارتفعت ولكن بتناسب أقل من ارتفاع نتائجها<sup>1</sup>، أما بالنسبة لسنة 2008 فمردودية الأموال الخاصة (ROE) للبنوك العمومية بقيت ثابتة نسبيا إذ بلغت (25.15٪) وفي سنة 2009 بلغت (25.99٪) وانخفضت في سنة 2010 لتستقر عند (20.72٪)، أما بالنسبة للبنوك الخاصة ففي سنة 2008 كانت نوعا ما كبيرة عن تلك المحققة من طرف البنوك العمومية ومنخفضة عنها في سنة 2009 و2010، حيث كانت في سنة 2009 بـ(21.84٪) وبـ(16.79٪) في سنة 2010<sup>2</sup>. أما فيما يتعلق بمعدل مردودية الأموال الخاصة من نفس التقرير لسنة 2010 فقد عرفت البنوك العمومية ارتفاعا بين سنة 2008 و2009، بحيث ارتفعت من (25.01٪) سنة 2008 لتصل إلى (27.41٪) سنة 2009 وتراجعت بـ 4.7 نقطة في سنة 2010 أي بـ(22.70٪). ويرجع انخفاض مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية إلى ثبات نتائجها (0.2 بما فيها المؤونات ذات الطابع الاحتياطي)، ويرجع الارتفاع المهم للأموال الخاصة إلى نتيجة إدماج جزء كبير من نتائج سنة 2009 في الاحتياطات، ومن جهة أخرى تم دفع جزء قليل منها سنة 2010 في شكل كوبونات، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فانخفاض مردوديتها يعود إلى الارتفاع الكبير في أموالها الخاصة بالخصوص رأسمال الأدنى للثلاثي الرابع لسنة 2009، والذي تم تقويته بوضع جزء من أرباح سنة 2009 في الاحتياطات وهذا نتيجة الارتفاع الهام لنتائجها.

<sup>1</sup> التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2008، ص:114.

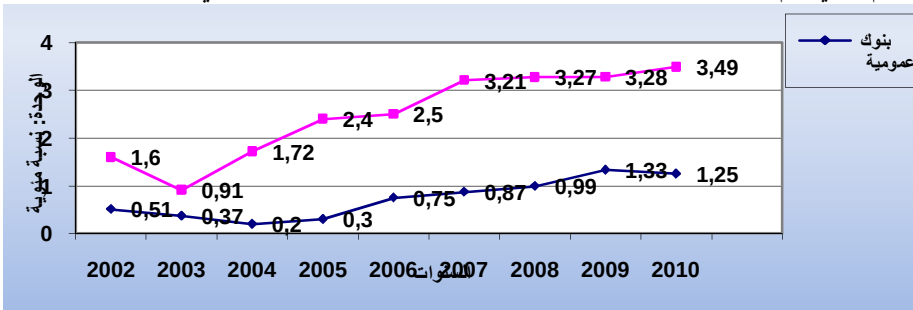
<sup>2</sup> Rapport la banque d'Algérie, 2010, P:91.

## 2- 2- مردودية الأصول:

إن تحسين مردودية الأصول للبنوك العمومية راجع بالأساس إلى معدل العائد على أصولها المنتجة، هذا الأخير يحسب عن طريق (النتيجة / إجمالي الأصول)، (ROA) ♦♦♦♦♦، وصافي ارتفاعه ممثل في الرسم البياني رقم (03)، وقد سمح بتسجيل أداء قوي للبنوك الخاصة والأجنبية بمتوسط (2,5٪)، من العائد على الأصول المنتجة، والبنوك العمومية سجلت متوسط ب(0,51٪). وضعف مردودية أصول البنوك العمومية ترجع إلى المستوى المرتفع للقروض غير المنتجة.

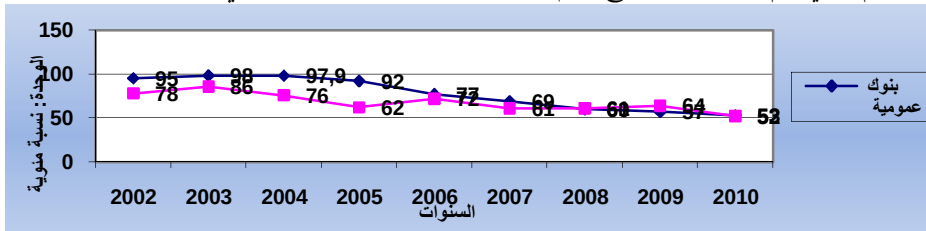
يعتبر عائد الأصول الذي يوجد في تحسن طفيف بالنسبة لمجمل البنوك، أكثر أهمية في البنوك الخاصة منه في البنوك العمومية. يشير هذا الفارق إلى التسيير الأفضل لمخاطر القروض من طرف البنوك الخاصة التي لها حصة أقل أهمية من الديون غير الناجعة التي يتطلب تكوين مؤونة لها. ويعتبر المستوى العالي لعمليات البنوك العمومية مع البنك المركزي بمعدلات الاسترجاع، في ظل ظرف يتميز بفائض هيكلي في السيولة، عاملا مفسرا آخر<sup>1</sup>.

الرسم البياني رقم (03): نمو مردودية الأصول (ROA) للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر



Source: Les Données De Rapports annuels 2002-2011- Banque d'Algérie.

الرسم البياني رقم (04): تطور الناتج الخام للاستغلال للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر



Source: Les Données De Rapports annuels 2002-2010- Banque d'Algérie.

♦♦♦♦♦ ROA (Return On Assets): résultat par rapport au total moyen de bilans

<sup>1</sup> تدخل محافظ بنك الجزائر، الدكتور محمد لكصافي، أمام المجلس الشعبي الوطني، حول تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، يوم 13 جويلية 2008. على موقع بنك الجزائر على الانترنت:

<http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm>

إن تحسين مردودية الأصول يترجم أيضا عن طريق تحسين الناتج الخام المحسوب عن طريق النسبة (مجموع التكاليف/مجموع الإيرادات (قبل الضريبة))، والانخفاض المستمر لتكاليف البنوك في الجزائر من الفترة (2002-2010)، يترجم التحسن في مردودية الأصول. (انظر الرسم 03).

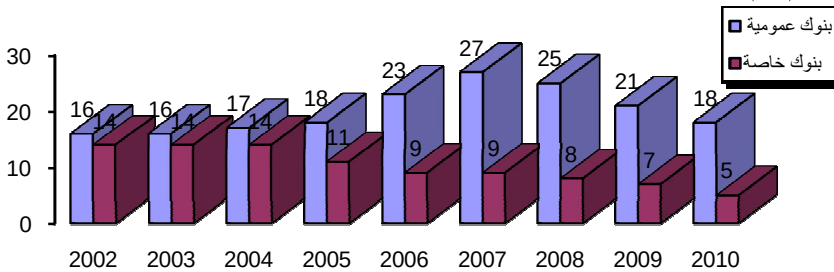
ويرجع هذا التحسن إلى إجراءات الرقابة وخاصة بعد قانون (03-11) في 2003، وإلى التحسن في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وإلى تحسن مستوى الموارد البشرية في تجنب أخطاء العمليات. ورغم هذا التحسن تبقى تكاليف التشغيل مرتفعة نسبيا. إن معدل الربحية بقي مرتفعا رغم تكاليف التشغيل المرتفعة، حيث أن هذه الربحية هي انعكاس لدرجة المنافسة المنخفضة في السوق المصرفي الجزائري.

### 3-الرافعة المالية:

تشير الرافعة المالية إلى حجم استعمال الاقتراض في تمويل النشاطات وعمليات الإقراض على حساب رأس المال البنك، ويرجع هذا الارتفاع خلال الفترة بالنسبة للبنوك العمومية بسبب لجوئها الكبير واقتراضها من سوق ما بين البنوك ومن البنك المركزي، وهو ما ساهم في دفعها لفوائد كبيرة بخرت جزءا كبيرا من الأرباح على حساب عوائد المساهمين. ونلاحظ العكس بالنسبة للبنوك الخاصة، حيث انخفضت بشكل كبير خلال الفترة إلى أدنى مستوى لها سنة 2010.

كما يوضحه الرسم التالي.

الرسم رقم (05): الرافعة المالية للبنوك العمومية والخاصة



Source: Les Données De Rapports annuels 2002-2013. Banque d'Algérie.

عموما، فإن الانخفاض المستمر في ربحية البنوك العمومية خلال الفترة (2002-2010)، بسبب الارتفاع الكبير في الرافعة المالية التي يعكس نمو حجم نشاطها المنسوب إلى أموالها الخاصة التي تزايدت خلال الفترة. ومع ذلك، فإن التحسن في الربحية والهوامش المصرفية بالنسبة للبنوك الخاصة كان مستمرا تحت ضغط ارتفاع معدل هوامشها المصرفية الذي يعكس ارتفاعا في الإنتاجية

لأصولها. والسبب الثاني لهذا التحسن بسبب انخفاض الناتج المصرفي الصافي من حصة المؤنونات المخصصة لمخاطر الائتمان تحت تأثير انخفاض المؤنونات السنوية المشككة. من جهة أخرى فانخفاض الرافعة المالية للبنوك الخاصة سببه الارتفاع الهام لأموالها الخاصة مقارنة بحجم نشاطاتها<sup>1</sup>.

#### **رابعا: تقييم المؤشرات الكيفية للإدارة المصرفية الفعالة (الحكومة)**

للإدارة الرشيدة دور مهم في استقرار البنوك والمؤسسات المالية حيث كشفت دراسة في مقارنة فعالية القطاعات المصرفية لبلدان (MENA) التي تضمن 13 بلداً من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2006. وكان موقع الجزائر بحسب معايير الإدارة المصرفية (المستويات الميكرو اقتصادية)، يسجل القطاع المصرفي الجزائري (0.88)، وهو رقم منخفض جدا عن معدل بلدان (MENA) البالغ 0.96، والسبب في ذلك يعود إلى الأداء الضعيف جداً في المؤشرات التالية:

##### **1- فاعلية مجالس الإدارة:**

تحتل الجزائر المرتبة الـ11 بين بلدان «MENA» الـ13، وهو يأتي قبل لبنان واليمن مباشرة بينما عمان تحتل المرتبة الأولى. وهذا يعود إلى نقص في الجدارة والتنويع، يسيطر على الهيكليات السائدة لمجالس الإدارة، ومن ناحية الإدارة الرشيدة (أو الحوكمة) للبنوك الجزائرية.

##### **2- الاعتماد على الإدارة المحترفة:**

تحتل الجزائر المرتبة الـ11 بين 13 بلداً (قبل اليمن ولبنان مباشرة، فيما المرتبة الأولى لصالح قطر)، ويعود ذلك أساساً إلى سياسات التوظيف غير الاحترافية، التي يطغى عليها عامل تشغيل الأقرباء والأصدقاء والمعارف، عوضاً عن اعتماد المعايير الاحترافية للتوظيف.

##### **3- استمرارية تدريب العاملين:**

تحتل الجزائر المرتبة بحسب هذا المؤشر الـ12 أمام اليمن، فيما تحتل قطر المرتبة الأولى. العديد من الشركات والبنوك الجزائرية لا تزال تعامل التدريب، بهامش ضخم، على أنه حساب نفقات عوضاً عن حساب استثماري، وربما يعود ذلك إلى الفترة الطويلة التي قد يتطلبها وفوائده غير المباشرة.

##### **4- الإرادة لتفويض السلطة:**

تحتل الجزائر المرتبة الـ12 بين بلدان (MENA) الـ13 (أمام اليمن، فيما تحتل

<sup>1</sup> Rapport la banque d'Algérie, 2010, Op. Cit, P:92.

مصر في المرتبة الأولى)، بسبب هيكليات التنظيم، وبسبب أن السلطة في معظم الشركات والبنوك المحلية مركزة جداً طبقاً لأغراض (الاعتماد على شخص واحد) نموذج الـ "one-man-show" وهذا النمط يؤدي إلى عدم الفاعلية، وإلى فقدان العمل الجماعي والتفكير الاستراتيجي.

### خاتمة:

إن تحليل محيط النظام المصرفي في الجزائر من حيث شدة التنافس الداخلي، من تهديد البدائل أو الداخلين الجدد، يتبين أن هذا القطاع هو ضعيف من حيث المحيط التنافسي. تدل الأرقام على أن التركيز في السوق المصرفي في الجزائر، هو غير منظم ومرتفع كثيراً، والمفارقة أن نسبة التركيز قد ارتفعت تزامناً مع عمليات الانفتاح المصرفي التي تقوم بها الجزائر. إذا علمنا أنه لم تحدث أي اندماجات في السوق المصرفية الجزائرية، غير أنه يعود لعدة أسباب منها الدعم التي تتلقاها هذه البنوك العمومية من طرف السلطة النقدية.

بالنسبة لمؤشرات المردودية (ROA)، (ROE) التي تعبر عن الكفاءة المصرفية والأداء الجزئي، تبقى مرتفعة في الجزائر مقارنة مع دول المنطقة، وذلك رغم ارتفاع تكاليف العمليات (يعني لم تتحقق كفاءة العمليات التي هي مهمة لتحقيق فعالية القطاع المصرفي) وارتفاع تكاليف التشغيل (المعبر عنها بالمعامل الخام للاستغلال والذي يقارب 90٪ للبنوك العمومية و 70٪ للبنوك الخاصة) وارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وضعف كفاءة الوساطة المالية في الجزائر ما ينعكس على هامش الوساطة المالية وبالتالي على الهامش المصرفي كما لاحظنا. تبقى مؤشرات المردودية مرتفعة نسبياً، وهو يعني ضمناً أن الفضل فيها لا يرجع إلى الأداء القوي للبنوك الجزائرية، بل إلى ضعف المحيط التنافسي وارتفاع نسبة التركيز المصرفي التي تبقى تهيمن فيه البنوك العمومية على حصة الأكبر في نسبة الودائع وتوزيع القروض.

تبدو ملامح ضعف الأداء المالي الجزئي للبنوك والمؤسسات المالية في ارتفاع تكاليف التشغيل رغم الانخفاض البسيط المسجل طول الفترة 2000-2010. وتبدو أيضاً في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة التي قاربت 50٪ (سنة 2000، فهذه النسبة تفوق النسبة العالمية التي تقدر بـ 6٪)، غير أن نسبة القروض المتعثرة قد انخفضت بشكل كبير سنة 2010 وقد قاربت 6٪. من جهة أخرى، يحتاج القطاع المصرفي الجزائري إلى العمل على إعادة هيكليته الداخلية وعلى إتباع طرق لتنفيذ الأعمال من خلال الإدارة الرشيدة وإنشاء مجالس إدارة متنوعة وكفوءة، ومن خلال تنويع خدماته لكي تشمل الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوسيع الأعمال

---

المصرفية، ومن خلال الانخراط في تمويل القطاع الخاص. ومن خلال تكثيف برامج التدريب.